ففي مستهل حديثه عنه يقول: «المذهب الكلامي نوع كبير نُسبت تسميته إلى الجاحظ. وهو في الاصطلاح أن يأتي البليغ على صحة دعواه وإبطال دعوى خصمه بحجة قاطعة عقلية تصح نسبتها إلى علم الكلام؛ إذ علم الكلام عبارة عن إثبات أصول الدين بالبراهين العقلية القاطعة».

ثم يستطرد إلى الرد على قول ابن المعتز بأنه لا يعلم ذلك في القرآن، يعنى المذهب الكلامي فيقول ابن حجة: «**وليس عدم علمه مانعًا علم غيره، إذ لم يستشهد على هذا المذهب الكلامي بأعظم من شواهد القرآن، وأصح الأدلة في شواهد هذا النوع وأبلغُها قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** [الأنبياء:٢٢]، هذا دليل قاطع على وحدانيته جل جلاله، وتمام الدليل أن تقول: لكنهما لم تفسدا، فليس فيهما آلهة غير الله».

ومن أدلته أيضًا عنده قوله ﷺ: «**لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيرًا**» وتمام الدليل أن يقال: لكنكم ضحكتم كثيرًا وبكيتم قليلاً فلم تعلموا ما أعلم. فهذان قياسان شرطيان من كلام الله وكلام نبيه.

ومثله قول مالك بن المرجل الأندلسي:

لو يكون الحبّ وصلاً كله ... لم تكن غايته إلا الملل
أو يكون الحب هجرًا كله ... لم تكن غايته إلا الأجل
إنما الوصل كمثل الماء لا ... يستطاب الماء إلا بالعَلل

فالبيتان الأولان قياس شرطي والثالث قياس فقهي، فإنه قاس الوصل على الماء، فكما أن الماء لا يستطاب إلا بعد العطش، فالوصل مثله لا يستطاب إلا بعد حرارة الهجر.

وعند ابن حجة أن القياس الشرطي أوضح دلالة في هذا الباب من غيره، وأعذب في الذوق، وأسهل في التركيب، فإنه جملة واقعة بعد «لو» الشرطية وجوابها وهذه الجملة على اصطلاح المناطقة مقدمة شرطية يستدل بها على ما تقدم من الحكم [١].

اللف والنشر

ويسميه بعض البديعيين «**لطي والنشر**»: وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية.

---

(١) ارجع إلى كلام ابن حجة الحموي عن هذا النوع البديعي في كتابه «**خزانة الأدب**»: ص ١٦٥.

وهذا يعني أن تذكر شيئين فصاعدًا إما تفصيلاً فتنص على كل واحد منهما، وإما إجمالاً فتأتي بلفظ واحد يشتمل على متعدد وتفوض إلى العقل رد كل واحد إلى ما يليق به من غير حاجة إلى أن تنص أنت على ذلك.

اقسامه:

واللف والنشر كما يفهم من التعريف السابق قسمان:

الأول: ذكر المتعدد على التفصيل وهو ضربان:

١-**احدهما:** يكون النشر على ترتيب اللف بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف، والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر. وهذا الضرب هو الأكثر في اللف والنشر والأشهر.

ومن شواهد هذا الضرب بين اثنين قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص:٧٣] فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء من فضل الله راجع إلى النهار على الترتيب.

ومن شواهده شعرا قول الشاعر:

ألست أنت الذي من ورد نعمته ... وورد راحته أجني وأغترف؟

ومنها أيضًا مع زيادة التورية قول شاعر آخر:

سألته عن قومه فانثنى ... يعجب من إسراف دمعي السخي

وأبصر المسك وبدر الدجى ... فقال: ذا خالي وهذا أخي

ومن شواهده بين ثلاثة وثلاثة قول ابن حيوس:

ومقرطق يغني النديم بوجهه ... عن كأسه الملأى وعن إبريقه [١]

فعل المدام ولونها ومذاقها ... من مقلتيه ووجنتيه وريقه

ومنها قول ابن الرومي:

آراؤكم ووجوهكم وسيوفكم ... في الحادثات إذا دَجَون نجوم

فيها معالم للهدى ومصابح ... تجلو الدجى والأخريات رجوم [٢]

---

(١) **المقرطق**: لابس القرطق أي القباء بفتح القاف وهو نوع من الثياب.

(٢) **الرجوم**: مفرده الرجم بسكون الجيم وهو القتل؛ الأخريات رجوم: أي والأخريات منايا.

ومثله قول حميدة الأندلسية:

ولما أبى الواشون إلا فراقنا وما لهمو عندي وعندك من ثار
غزوناهمو من ناظريك وأدمعي وأنفاسنا بالسيف والسيل والنار

ومن شواهد ذكر المتعدد على التفصيل والترتيب بين أربعة وأربعة قول الشاب الظريف شمس الدين بن العفيف:

رأي جسدي والدمع والقلب والحشا فأضنى وأفنى واستمال وتيما

ومن شواهده أيضًا قول الشاعر:

ثغر وخد ونهد واحمرار يد كالطلع والورد والرمان والبلح

وقد افتن الشعراء في هذا النوع من اللف والنشر المفصل المرتب حتى بلغوا فيه إلى الجمع بين عشرة وعشرة كقول بعضهم:

شعر جبين محيا معطف كَفَلْ صدغ فم وجنات ناظر ثغر
ليل صباح هلال بانة ونقا آس أقاح شقيق نرجس دُرّ

وحسن هذا النوع من البديع يتمثل في أن يكون اللف والنشر في بيت واحد، خاليًا من الحشو والتعقيد جامعًا بين سهولة اللفظ والمعاني المخترعة، ولكن المبالغة والإسراف في كثرة المتعدد منه كما في بعض الأمثلة السابقة تخرج به عن دائرة البديع وتجرده من نعوت الحسن، وترده إلى نوع من العبث يدعو إلى العجب منه بدل الإعجاب به.

٢ - والضرب الثاني من اللف والنشر المفصل: هو ما يجيء على غير ترتيب اللف. ومن هذا الضرب ما يكون معكوس الترتيب، كقول ابن حيوس:

كيف أسلو وأنت حقف وغصن وغزال لحظًا وقدًا وردفًا (١)

فاللحظ للغزال، والقد للغصن، والردف للحقف.

وكقول الفرزدق:

لقد خنت قومًا لو لجأت إليهمو طريد دم أو حاملاً ثقل مغرم
لألفيت فيهم معطيًا ومطاعنًا وراءك شزرًا بالوشيج المقوّم (٢)

---

(١) **الحقف بكسر الحاء**: الرمل العظيم المستدير، يشبه به الكفل في العظم والاستدارة.
(٢) **الوشيج**: شجر الرماح، وقيل هى عامة الرماح واحدتها وشيجة، وقيل هو من القنا أصلبه.

ومنه ما يكون مختلطًا مشوشًا، ولهذا يسمى اللف والنشر والنشر المشوش، نحو: **«هو ليل وورد ومسك خدًا وأنفاسًا وشعرًا»**.

والقسم الثاني من اللف والنشر ما يكون ذكر المتعدد فيه على الإجمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة:١١١]. فإن الضمير ﴿وَقَالُواْ﴾ لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، فذُكر الفريقان على وجه الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل منهما، أي: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى.

فلف بين القولين إجمالاً ثقة بقدرة السامع على أن يرد إلى كل فريق قوله، وأمنًا من الالتباس، وذلك لعلمه بالتعادي بين الفريقين وتضليل كل واحد منهما لصاحبه، بدعوى أن داخل الجنة هو لا صاحبه. وهذا القسم من اللف والنشر لا يقتضي ترتيبًا أو عدم ترتيب.

ومن بديع اللف والنشر وغريبه أن يذكر متعددان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من أفراد كل من المتعددين، كقول القائل: **«الغنى والفقر والعلم والجهل بها تحيا الشعوب وبها تموت»**.

«فالغنى والفقر» لف أول، و**«العلم والجهل»** لفّ ثان، وقوله: **«بها تحيا الشعوب وبها تموت»** نشر ذكر فيه ما لكل واحد من اللفين، لأن قوله: **«بها تحيا الشعوب»** نشر راجع للغنى من اللف الأول وللعلم من اللف الثاني، وقوله: **«وبها تموت»** نشر راجع للفقر في اللف الأول وللجهل في اللف الثاني.

ولعلنا بعد كل ما تقدم ندرك معنى تسمية هذا النوع من البديع المعنوي **«باللف والنشر»** فوجه تسمية المعنى المتعدد الأول على وجه التفصيل أو الإجمال باللف أنه انطوي فيه حكمه، لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به، لما صرح به في الثاني كان كأنه نشر لما كان مطويًا، فلذلك سمي نشرًا.

مراعاة النظير

ويسميه أصحاب البديع التناسب والائتلاف والتوفيق والمؤاخاة أيضًا. وهو في الاصطلاح أن يجمع الناظم أو الناشر أمرًا وما يناسبه لا بالتضاد لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظًا لمعنى أو لفظًا للفظ أو معنى لمعنى، إذا المقصود جمع شيء إلى ما

يناسبه من نوعه، أو ما يلائمه من أي وجه من الوجوه.

ومن أمثلة ذلك قول البحتري في وصف الإبل الأنضاء التي أنحلها السير:

كالقسي المعطفات بل الأسهـ ـم مبرية بل الأوتار

فإنه لما شبه الإبل بالقسي وأراد أن يكرر التشبيه، كان يمكنه أن يشبهها مثلاً بالعراجين أو نون الخط لأن المعنى واحد في الانحناء والرقة، ولكنه قصد المناسبة بين الأسهم والأوتار لما تقدم ذكر القسي.

ومن شواهد مراعاة النظير التي يجمع فيها بين الأمر وما يناسبه لا على وجه التضاد قول الشاعر في وصف فرس:

من جلَّنار ناضر خدُه وأذنه من ورق الآس [١]

فالمناسبة هنا بين الجلنار والآس والنضارة:

ومنها أيضًا قول ابن رشيق في مدح الأمير تميم:

أصح وأقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم
أحاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الأمير تميم

فإن الشاعر قد ناسَب هنا بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والرواية، ثم بين السيل والحيا والبحر وكف تميم، مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة، إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الأحاديث، فإن السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر، ولهذا جعل كف الممدوح أصلاً للبحر مبالغة.

ومنها كذلك قول الشاعر:

والطل في سلك الغصون كلؤلؤ رطب يصافحه النسيم فيسقط
والطير يقرأ والغدير صحيفة والريح تكتب والغمام ينقط

فالجمع بين كل أمر وما يناسبه في البيتين أوضح من أن يدل عليه تشابه الأطراف.

ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم «**تشابه الأطراف**»، وهو أن يختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى، كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] فإن اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخبرة تناسب من

---

(١) **الجلنار**: زهر الرمان.

يدرك شيئًا، فإن من يدرك شيئًا يكون خبيرًا به.

ومنه قوله تعالى أيضا: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحج: ٦٤]. قال: ﴿ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ على أن ماله ليس لحاجة، بل هو غنى عنه جواد به، فإذا جاد به حمده المنعم عليه.

إيهام التناسب

ويقصد به الجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين، ومن أجل ذلك يلحق بمراعاة النظير.

ومثال إيهام التناسب هذا قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥-٦]. ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ أي بحساب معلوم وتقدير محكم دقيق، ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، النجم: النبات الذي ينجم من الأرض لا ساق له كالبقول، والشجر الذي له ساق. وسجودهما: انقيادهما لله فيما خلقا له.

فالنجم بمعنى النبات وإن لم يكن مناسبًا للشمس والقمر، فقد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا سمي إيهام التناسب.

* * *

أسلوب الحكيم

يقصد بأسلوب الحكيم تلقي المخاطب بغير ما يترقبه، وإما بترك سؤاله والإجابة عن سؤال لم يسأله، وإما بحمل كلامه على غير ما كان يقصد؛ إشارة إلى أنه كان ينبغي أن يسأل هذا السؤال أو يقصد هذا المعنى.

ومن امثلته: قيل لتاجر: «**كم رأس مالك؟ فقال: إني أمين وثقة الناس بي عظيمة**». وقيل لشيخ هرم: «**كم سنك؟ فقال: إني أنعم بالعافية**».

ففي السؤال الأول صرف التاجر سائله عن رأس ماله ببيان ما هو عليه من الأمانة وعظم ثقة الناس فيه؛ إشعارًا بأن هاتين الصفتين وأمثالهما أجلب للربح وأضمن لنجاح التجارة.

وفي السؤال الثاني ترك الشيخ الهرم الإجابة عن السؤال الموجه إليه، وصرف سائله في رفق عن ذلك، وأخبره أن صحته موفورة؛ إشعارًا للسائل بأن السؤال عن الصحة أولى وأجدر.

ولعل الجاحظ أول من فطن إلى هذا النوع من البديع المعنوي، فقد عقد له بابًا خاصًا في كتابه البيان والتبيين [١] وأطلق عليه اسم «**اللغز في الجواب**» وأورد له أمثلة شتى منها.

سأل رجل بلالاً مولى أبي بكر رحمه الله وقد أقبل من جهة الحلبة: من سبق؟ قال: سبق المقربون. قال: إنما أسألك عن الخيل. قال: وأنا أجيبك عن الخير. فترك بلال جواب لفظه إلى خير هو أنفع له.

وقال الحجاج لرجل من الخوارج: أجمعت القرآن؟ قال: أمتفرقًا كان فأجمعه؟ قال: أتقرؤه ظاهرًا؟ قال: بل أقرؤه وأنا أنظر إليه. قال: أفتحفظه؟ قال: أفخشيت فراره فأحفظه. قال: ما تقول في أمير المؤمنين عبد الملك؟ قال: لعنه الله ولعنك. قال: إنك مقتول فكيف تلقى الله؟ قال: ألقى الله بعملي، وتلقاه أنت بدمي.

وقالوا: كان الحطيئة يرعى غنمًا، وفي يده عصا، فمر به رجل فقال: يا راعى الغنم ما عندك؟ قال عجزاء [٢] من سلم، يعنى عصاه قال: إني ضيف، فقال الحطيئة: للضيفان أعددتها.

---

(١) كتاب البيان والتبيين ج ٢ ص ١٤٨، ص٢٨٢.

(٢) **العجزاء**: الكثيرة العجز، أي العقد، السلم بالتحريك: شجر.

فمن هذه الشواهد ونظائرها يتضح أن هذا الأسلوب من الكلام والذي أطلق عليه الجاحظ «**اللغز في الجواب**» كان يستعمله العرب لأغراض مختلفة كالتطرف أو التخلص من إحراج السائل، أو تقديم الأهم، أو التهكم.

وما من شك في أن ما قدمه الجاحظ من أمثلة شتى في هذا الباب قد لفت أنظار البلاغيين من بعده لهذا النوع من الكلام، وأعطاهم الأساس للونين من ألوان البديع هما: اللغز وأسلوب الحكيم.

وقد أطلق عليه المتأخرون من البلاغيين اسم «**القول بالموجب**»، ولهم فيه عبارات مختلفة. ومن هؤلاء ابن أبي الأصبع المصري فقد عرفه بقوله: «**هو أن يخاطب المتكلم مخاطبًا بكلام، فيعمد المخاطب إلى كلمة مفردة من كلام المتكلم فيبني عليها من لفظه ما يوجب عكس معنى المتكلم**». وذلك عين القول بالموجب لأن حقيقته رد الخصم كلام خصمه من فحوى لفظه.

وكلام ابن أبي الأصبع هذا يذكرنا إلى حد ما بكلام الجاحظ السابق، ويوحي بأنه قد تأثر به في مفهومه لهذا النوع البديعي.

وقد قسم الخطيب القزوينى «**القول بالموجب**» في تلخيصه وإيضاحه [١] قسمين:

١ - أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم أو انتفائه، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون :٨]، فإنهم كنوا «**بالأعز**» عن فريقهم، و«**بالأذل**» عن فريق المؤمنين، وأثبتوا للأعز «**الإخراج**» فأثبت الله في الرد عليهم صفة ﴿ٱلْعِزَّةُ﴾ لله ولرسوله وللمؤمنين من غير تعرض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا لنفيه عنهم.

ومنه أيضًا ما جرى بين القبعثري والحجاج، فقد توعده الحجاج بقوله: «**ولأحملنك على الأدهم**» فقال القبعثرى: «**مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب**». فقال له الحجاج: «**أدرت الحديد**»، فقال القبعثرى: «**لأن يكون حديدًا خير من أن يكون بليدًا**». أراد الحجاج

---

(١) كتاب التلخيص ص ٣٨٦، وكتاب الإيضاح ص ٢٧٢.

بالأدهم القيد، وبالحديد المعدن المخصوص، وحملهما القبعري على الفرس الأدهم الذي ليس بليدًا. فالكلام هنا قد حمله القبعثرى على خلاف مراد الحجاج قائله.

٢ - والقسم الثاني من «**أسلوب الحكيم أو القول بالموجب**» عند صاحب التلخيص هو حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه. وهذا القسم هو الذي شاع تداوله بين الناس ونظمه أصحاب البديعيات، كقول ابن حجاج [(١)].

قال: ثقَّلت إذا أتيتُ مرارًا قلتُ: ثقَّلتَ كاهلي بالأيادي
قال: طوَّلتُ قُلتُ: أوليت طولاً قال: أبرمت قلتُ: حبلَ ودادي

فصاحب ابن حجاج يقول له: قد ثقلت عليك وحملتك المشقة بكثرة زياراتي، فيصرفه الشاعر عن رأيه في أدب وظرف وينقل كلمته من معناها إلى معنى آخر، ويقول له: إنك ثقلت كاهلي بما أغدقت على من نعم.

وفي البيت الثاني يقول صاحبه: قد طولت إقامتي عندك وأبرمتك أي جعلتك برمًا ملولاً، فيرد الشاعر عليه مرة أخرى في أدب ولطف وينقل كلامه من معناه إلى معنى آخر، ويقول له: إنك تطولت وأنعمت على وأحكمت وقويت حبلي ودادي.

ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٨٩]. فالسؤال هنا عن حقيقة الأهلة: لم تبد صغيرة ثم تداد حتى يتكامل نورها ثم تتضاءل حتى لا ترى؟

ولما كانت هذه القضية من قضايا علم الفلك وفهمها وقتئذ يحتاج إلى دراسة عويصة، فإن القرآن قد عدل عن الإجابة عنها إلى بيان أن الأهلة وسائل للتوقيت في المعاملات والعبادات. وفي هذه إشارة إلى أن ما كان ينبغي أن يسأل عنه هو فائدة الأهلة لا حقيقتها، إلى أن تتيسّر لهم الحقائق العلمية التي تعينهم على فهم هذه الظاهرة الكونية.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ﴾ [البقرة:٢١٥].

فالمسلمون قد سألوا الرسول: ماذا ننفق من أموالنا؟ فصرفهم عن هذا ببيان المصرف؛

(١) هو أبو عبد الله بن أحمد البغدادي، شاعر يميل إلى المجون في شعره، وله ديوان، شعر كبير توفى سنة ٣٩١هـ.

لأن النفقة لا يعتد بها إن لم تقع موقعها.

ومن أمثلته شعرًا قول شاعر رائيًا:

ولما نعى الناعي سألناه خشية ... وللعين خوف البين تكسب أمطار

أجاب: قضى! قلنا: قضى حاجة ... فقال: مضى! قلنا: بكل فخار

فأسلوب الحكيم في البيت الثاني هو في قوله: «قضى» ويريد بها «مات» ولكنهم حملوها على إنجاز الحاجات وقضائها، وهذا ما لم يقصده.

وكذلك في قوله: «مضى» أراد بها «مات» وأرادوا هم «ذهب بالفضل ولم يدع لأحد شيئًا».

ومنه قول شاعر آخر:

ولقد أتيت لصاحبي وسألته ... في قرض دينار لأمر كانا

فأجابني: والله داري ما حوت ... عينًا فقلت له: ولا إنسانًا [1]

فالبيت الثاني جاء على أسلوب الحكيم؛ لأن المخاطب أراد بكلمة «عينًا» الذهب، ولكن المتكلم حملها على العين الباصرة، وهو ما لم يقصده المخاطب، إشارة إلى أن منعه من القرض لا يجوز.

ومنه كذلك قول بعضهم:

طلبت منه درهمًا ... يومًا فأظهر العجب

وقال: ذا من فضة ... يصنع لا من الذهب

ففي البيت الثاني صرف لطيف عن طلب الدينار، فإن الشاعر لم يجب السائل عن سؤاله، وإنما أخذ يحدثه فيما يصنع منه الدينار وأنه من الفضة لا من الذهب؛ إشعارًا بأنه ما كان ينبغي له أن يطلب.

ومنه قول شاعر يجيب ابنًا له سأله عن الروح والنفس:

جاءني ابني يومًا وكنت أراه ... لي ريحانة ومصدر أنس

قال: ما الروح؟ قلت: إنك روحي ... قال: ما النفس؟ قلت: إنك نفسي

ففي البيت الثاني سأل الابن عن الروح والنفس وهما من الأمور التي حار العلماء

(١) العين: الذهب والباصرة، والإنسان قد يراد به إنسان العين، وقد يراد به أحد بنى آدم.

والفلاسفة في تعريفهما وتحديدهما، ولهذا صرف الشاعر ابنه عن ذلك ببيان منزلته منه، إشعارًا بأنه ما كان ينبغي له أن يتكلم في ذلك، لقصوره عن أن يتكلم فيما دق من الأمور.

وبعد فلعل في هذه الأمثلة ما يوضح ما سبق أن قلناه من أن أسلوب الحكيم أو القول بالموجب هو تلقي المخاطب بغير ما يترقبه، إما بترك سؤاله والإجابة عن سؤال لم يسأله، وإما بحمل كلامه على غير ما كان يقصد، إشارة إلى أنه كان ينبغي أن يسأل هذا السؤال أو يقصد هذا المعنى.

* * *